مركز الدراسات القانونية والقضائية في عيون الخبراء

د. الأنصاري: تجاهل كلية الشريعة.. لا يصب في مصلحة المركز وأهدافه

□ الدكتور عبدالحميد الأنصاري

□ الدكتور عزت البحيري

□ الأستاذ مجاهد زين العابدين

□ المحاكم العدلية

د. البحيري: الحاجة ماسة لإنشاء جهاز «نيابة عامة» يعنى بالتحقيق

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى مؤخراً قانوناً يقضي بإنشاء مركز للدراسات القانونية والقضائية يشتمل على خمس وعشرين مادة توضح أهداف المركز ونظام التدريب فيه، وبأتي صدور هذا القانون والذي يحمل رقم (٨) لسنة ٢٠٠١ ضمن سلسلة من الرقي والتكاملية التي تعكس اهتمام الدولة بالشأن القضائي، عن طريق رفع كفاءة العاملين في السلك القضائي والعدلي بشكل خاص، والقانوني بشكل عام وذلك بهدف تدعم العدالة وتعزيز استقلاليتها.

كما تعتبر هذه الخطوة ضمن الخطوات العديدة التي تضاف لطريق الديمقراطية المعهود، ولانجازات سموه العديدة في المجال القضائي وكافة المجالات.

ولأهمية هذا القانون لما سيضيفه لرجالات السلك القضائي والعملي من خبرة وكفاية في هذا المجال، ارتأت «الشرق» تسليط الضوء على هذا القانون وتحليل بنوده من وجهة نظر المعنيين من أكاديميين، ومستشارين قانونيين للتعرف عليه عن قرب.

تحقيق
هديل صابر

وقد أشار الدكتور عبدالحميد الأنصاري عميد كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية جامعة قطر إلى أن أهداف المركز هي تدريب القضاة والمساعدين والقانونيين، لتطوير ورفع قدراتهم ومهاراتهم العلمية وتطويرها وتحديثها، إضافة لتدريب مساعدي القضاة بما يكفل تنمية مهاراتهم وقدراتهم العملية على اداء الأعمال المنوطة بهم، وتدريب القانونيين العاملين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بحيث يكفل إعداد كوادر مؤهلين للتعيين في سلك القضاء، علاوة على دوره في تنمية البحث العلمي وتعميقه في الميادين القانونية والقضائية والفقهية بما في ذلك إقامة الندوات واللقاءات، وهو يجمع بين مزايا النظامين المعمول بهما في كثير من الدول العربية وهما: نظام المعهد القضائي الذي يتخصص في التدريب، ونظام مراكز البحث التي تتخصص في إجراء البحوث والدراسات، إن هو يمثل صيغة توفيقية جيدة تجمع بين الجانب النظري (التدريسي والبحثي)، والجانب العملي (التدريبي)

وقد علق الدكتور الأنصاري خلال حديثه على المادة رقم (٧) والتي تنص على تشكيل مجلس إدارة المركز والمكون من وكيل وزارة العدل رئيساً، ومدير إدارة الفتوى والعقود بالوزارة نائباً للرئيس، وممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء عضواً، وأحد قضاة محكمة الاستئناف الشرعية، وأحد قضاة محكمة الاستئناف العدلية، وأحد الخبراء القانونيين بوزارة العدل، موضحاً أنه تم تجاهل تمثيل كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية في تشكيل مجلس إدارة المركز بالرغم من أهمية وجود ممثل للكلية في مجلس إدارة المركز حيث يساعد على تحقيق أهداف المركز إذا أخذنا بُعد اعتبار - على حد قوله - ما يأتي وهو إن كلية الشريعة والقانون باعتبارها بيتاً للخبرة والمشورة في المجالين الشرعي والقانوني على امتداد (٢٥) عاماً في المجتمع القطري، إذا فهي قادرة على المساهمة في وضع السياسات العامة للمركز وعلى إعداد الخطط والبرامج المناسبة، إضافة إلى أن مخرجات كلية الشريعة والقانون من القطريين والقطريات من الطلبة يعتبرون رافداً مهماً للمركز، حيث إن وجود ممثل للكلية يمكن من تحقيق التنسيق المطلوب سواء في البرامج والخطط المقررة في المركز أو المنطقة في الكلية، علاوة على أن الخطط والبرامج التي ستطبق في المركز بالرغم من تركيزها على الجوانب العملية التطبيقية إلا أن لها جوانبها النظرية المصاحبة سواء، ما يتعلق بالمرافعات أو الإجراءات الجنائية أو أحكام التنفيذ مما يستلزم الاستعانة بأساتذة الكلية سواء على المستوى الشرعي أو القانوني

وأشار إلى أن ضمن أهداف المركز بنداً ناقش قضية تنمية البحث العلمي وتعميقه في الميادين القانونية والقضائية والفقهية وإقامة الندوات إذ يعتبر من صميم عمل كلية الشريعة والقانون، وأشار إلى أن المعاهد البحثية والقضائية المناظرة في الدول الأخرى تحرص على وجود ممثل للكليات المعنية التي تشترك معها في أهدافها في مجال إدارتها بهدف تحسين وتجويد آلية العمل بمثل هذه المراكز والمعاهد.

أين كلية الشريعة؟

إنشاء جهاز «نيابة عامة» ضروري

ومن جانبه أكد الدكتور عزت محمد البحيري - مدرس قسم القانون - كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية - جامعة قطر - أن إنشاء مركز يعنى بالدراسات القانونية والقضائية في دولة قطر يعد إنجازاً كبيراً، خاصة وأنه يعد قراراً مسايراً للاتجاه العالمي الحديث الذي يولي قضية التدريب وصقل الفرد مهنياً قبل الالتحاق بالعمل أهمية كبيرة وعلى رأسها مهمة تولي القضاء، حيث نص المشرّع القطري على أنه لايجوز أن يعين لأول مرة في سلك القضاء إلا من أتم التدريب في المركز بنجاح إضافة لتدريب القضاة العاملين، كما ان ما اشتملت عليه الأهداف في تدريب أعوان القضاة هو من النقاط بالغة الأهمية في قانون إنشاء المركز، نظراً للدور الذي يقوم به أعوان القضاة من إجراءات، لاسيما في الإعلانات وإجراءات التنفيذ ويعد دوراً مهماً لكونه يكمل المنظومة القضائية - بوجه عام - كما أن القرار الصادر أتاح الفرصة للقانونيين العاملين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وخصوصاً أن الدولة تشهد تنمية متوالية في زيادة دور القطاع الخاص بأن يثبتوا وجودهم، إلا أنه مازالت الحاجة ماسة لإنشاء جهاز «نيابة عامة» يكون معنياً بأمور التحقيق والاتهام والإحالة إلى المحاكم، ويكون هذا الجهاز بمنزلة معمل لتخريج قضاة متمرسين.

حماية الاستثمار الأجنبي

وأضاف أنه لابد من أن تراعي الوزارة - وزارة العدل - عند إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وضع خطة للبحث والدراسة والتدريب في هذا المركز على أن تضع في الحسبان التطورات التي يشهدها المجال القانوني في الحياة العملية، حيث يجب ألا تقتصر مجالات البحث والدراسة على الأفرع التقليدية للقانون بل يجب أن تتضمن الجوانب القانونية الحديثة كتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية وقضايا التجارة الدولية، ومسائل الملكية الفكرية إضافة لمواجهة العصر المعلوماتي. وقال إنه وفقاً لنص قانون إنشاء مركز الدراسات القانونية فإنه يجمع بين كل من الجانبين الأكاديمي والتدريبي، حيث إن الواضح منه هو أن القانون يغلب عليه العنصر التدريبي أي الاهتمام بإعداد القضاة ومساعديهم وأعوانهم، كما يستطيع هذا المركز أن يجعل من المجتمع القانوني القطري بؤرة اهتمام إقليمي، خصوصا إذا تمت دراساته وبحوثه وفقاً للمنهج المقارن بالفقه الإسلامي والقوانين الأخرى، وأنهى حديثه بأن التدريب القضائي الجيد.. هو خير ضمانة لقاض عادل.

مركز «قطر القانوني».. مميز

ونوه الأستاذ مجاهد بابكر زين العابدين - المستشار القانوني بمكتب السيد عبدالرحمن الجفيري بأن إنشاء مركز للدراسات القانونية بدولة قطر يعد سبقاً لها بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه بمثابة مكسب لكثير من القانونيين وخاصة من كانوا في مداخل الخدمة، حيث سيتيح لهم التدريب لرفع قدراتهم ومهاراتهم العملية والتطبيقية في مجال القانون، وهذا التأهيل والتدريب لابتأتى في ظل نظام قانوني يأخذ بمبادئ، مدرستين قانونيتين مختلفتين «اللاتينية والأنجلوسكسونية»، إلا فيه تجربتاهما، وهذا النحى سارت فيه كثير من الدول العربية التي تأخذ بنظام قانوني مختلط مثل: السودان والأردن وغيرهما من الدول، وأوضح أن هذه المراكز والمعاهد قد شاركت في إصلاح القوانين، وذلك من خلال البحوث والدراسات التي قدمتها بعض القضاة من واقع التطبيق والممارسة لبعض القوانين وملاحظاتهم لبعض المسائل التي قد تكون قاتت على المشرّع القانوني، إلا أن ما يميز مركز الدراسات القانونية والقضائية القطري عن غيره من المراكز العربية الأخرى هو اهتمامه بتدريب الكوادر المعاونة والمساعدة للقضاة.